Al-Adab Journal Vol. 68, No. 2, Supplement (June 2026)
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

Social Protection Policies in Iraq / Challenges and Obstacles: A Field Study in the Departments of the Social Protection Authority

Maha Iesam Abdul Hamid Al-Akeili/ MA - Sociology
University of Baghdad, College of Education for Women
maha.abd2209@coeduw.uobaghdad.edu.iq
Prof. Adnan Yassin Mustafa/PhD in Sociology
University of Baghdad, College of Education for Women
Yasinadn@Yahoo.com

Copyright (c) 2026 **Maha Iesam Abdul Hamid Al-Akeili. Prof. Adnan Yassin Mustafa (Ph.D.)**

DOI: https://doi.org/10.31973/kp6p7851

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

Social protection policy is a fundamental, essential, and decisive process in confronting, combating, and reducing poverty. This is achieved by providing means and components of social protection for members of society, particularly vulnerable, weak, and marginalized groups. It also works to develop their skills and capabilities through the development and building of human capital, addressing poverty and fragility, and enhancing the ability of the poor and vulnerable to cope with their harsh circumstances.

Social protection policy may be marred by some failures, problems, and negatives that can weaken the efficiency and ability of this system to support beneficiary members of society. However, it achieves many of the goals and outcomes for which it was established.This study aimed to shed light on social protection programs and the effectiveness of their mechanisms, demonstrate the importance of social protection programs in achieving human security for vulnerable groups, and identify the most important challenges and obstacles that hinder the regularity of social protection programs provided in Iraq. The study's most prominent findings revealed that the item "Financial and administrative corruption" ranked first among sample members' responses regarding the most important challenges facing the implementation of social protection policies, while "weak sustainability of financial allocations" ranked last.

The study's results also showed that the item "To a very large extent" ranked highest, at 60.5%, when asked about the extent to which financial and administrative corruption and the exploitation of influence and power contribute to widening the income distribution gap among individuals. The most important recommendations are to approve the issuance of realistic social policies and programs as strategic options that enhance the developmental roles of social protection networks and to move forward in implementing the commitments contained in development strategies and plans related to social protection. The study also recommended adopting comprehensive and renewable national policies for social protection, along with the continuous development and updating of Law No. (11) of 2014 to keep pace with societal changes in the country.

Keywords: Social policy, social protection, obstacles to social protection.

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

Al-Adab Journal Vol. 68, No. 2, Supplement (June 2026)
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

سياسات الحماية الاجتماعية في العراق – التحديات والمعوقات
دراسة ميدانية في دوائر هيئة الحماية الاجتماعية

الباحثة مها عصام عبد الحميد العكيلي
ماجستير – علم الاجتماع
جامعة بغداد، كلية التربية للبنات

أ.د .عدنان ياسين مصطفى
دكتوراه علم الاجتماع
جامعة بغداد، كلية التربية للبنات

(مُلَخَّصُ البَحث)

تعد سياسة الحماية الاجتماعية عملية جوهرية واساسية وحاسمة في مواجهة ومحاربة الفقر والحد منهُ، وذلك من خلال توفير سبل ومقومات الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع وفي مقدمتهم الفئات الهشة والضعفاء والمهمشين، والعمل على تنمية مهاراتهم وقدراتهم من خلال تنمية وبناء رأس المال البشري ومواجهة ظروف الفقر والهشاشة وتعزيز قدرة الفقراء والمستضعفين على مواجهة ظروفهم القاسية. ان سياسة الحماية الاجتماعية قد تشوبها بعض الإخفاقات والمشكلات والسلبيات التي يمكن أن تضعف كفاءة وامكانية هذا النظام في دعم أفراد المجتمع المستفيدين، ولكنها في المقابل تحقق الكثير من الأهداف والنتائج التي وضعت من أجلها.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على برامج الحماية الاجتماعية وفاعلية آلياتها، وبيان مدى اهمية برامج الحماية الاجتماعية في تحقيق الأمن الإنساني للفئات الهشة، ومعرفة أهم التحديات والمعوقات التي تعرقل انتظام برامج الحماية الاجتماعية المقدمة في العراق. أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ان فقرة (الفساد المالي والاداري) احتلت التسلسل المرتبي الاول لإجابات أفراد العينة حول اهم تحديات تطبيق سياسات الحماية الاجتماعية مقابل (ضعف استدامة التخصيصات المالية) احتلت التسلسل المرتبي الأخير.

كما بينت نتائج الدراسة ان فقرة (إلى حد كبير جدا) احتلت أعلى نسبة وبلغت ب ٦٠,٥% لسؤال مدى مساهمة الفساد المالي والإداري واستغلال النفوذ والسلطة في زيادة الفجوة في توزيع الدخول بين الأفراد.

اما اهم التوصيات هي اقرار صدور سياسات وبرامج اجتماعية واقعية كخيارات استراتيجية تعزز الأدوار التنموية لشبكات الحماية الاجتماعية والمضي قدماً في تنفيذ الالتزامات الواردة في الاستراتيجيات والخطط التنموية الخاصة بالحماية الاجتماعية. واعتماد سياسات وطنية شاملة متجددة للحماية الاجتماعية، مع التطوير المستمر والتحديث لقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ ليواكب التغيرات المجتمعية في البلد.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاجتماعية، الحماية الاجتماعية، معوقات الحماية الاجتماعية.

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

المقدمة

في عالم يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية متزايدة،إذ يضغط التضخم المالي والاعباء الاقتصادية على الأفراد والأسر،لذا تتسارع الدول والحكومات لتوفير مظلات حماية وأمان اجتماعي للفئات الأكثر هشاشة وأحتياجاً.

ولاتقتصر هذه الجهود فقط على تخفيف الأعباء المالية فقط،بل تعكس التزام الدولة بتحقيق الكرامة الانسانية والعدالة الاجتماعية من خلال تطوير انظمة وبرامج حماية اجتماعية شاملة.

وفي العموم فإن انظمة الحماية الاجتماعية تساعد الفئات الفقيرة والهشة والأكثر أحتياجاً على مواجهة الأزمات والصدمات والعثور على فرص العمل والاستثمار في صحة أولادهم وتعليمهم وحماية المسنين ورعايتهم.

اولاً : مشكلة الدراسة .

تتمحور إشكالية الدراسة من خلال ماتواجهه سياسات الحماية الاجتماعية من تحديات وصعوبات في تطبيق عملها،أن الفقر يعد عقبة اساسية امام تحقيق التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي كما يشكل خطراً على الأمن والسلام الاجتماعي،اذ ان الفقر والهشاشة اليوم اصبحت مشكلة لاتتعلق بالفقراء فقط وإنما تواجه مجموعة من الأفراد لاسيما الباحثين عن العدالة الاجتماعية وعن استدامة التنمية،ولا سبيل لبلوغ هذا الهدف إلا من خلال سن برامج وخطط لسياسات حماية اجتماعية ناجعة تعالج هذه المعوقات والتحديات الجسيمة

وبالتأكيد أن لكل فرد في المجتمع الحق في مستوى معاشي يكفي لضمان حياة مستقرة لهُ ولافراد أسرتهُ،لاسيما على صعيد الاحتياجات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وعناية طبية وخدمات اجتماعية ،كما ان لهُ الحق في ما يأمن حياته في حالة البطالة أو المرض او العجز .

إن هذه المعطيات تطرح مجموعة من التساؤلات لعل أهمها :

١- ماذا نعني بسياسات الحماية الاجتماعية ؟

٢- ما الدور الذي تؤديه البرامج الحكومية في تحقيق أهداف الحماية الاجتماعية؟

٣- هل برامج الحماية الاجتماعية المقدمة من لدن الدولة اثبتت فاعليتها في توفير احتياجات الفئات الهشة المشمولة؟

٤- ما الخيارات المتاحة لتعزيز الشمول والكفاية والاستدامة في أهداف الحماية الاجتماعية؟

٥- ما أبرز التحديات والمعوقات التي تعترض تنفيذ سياسة الحماية الاجتماعية؟

ثانياً : أهمية الدراسة

إن من المراحل المهمة لأي جهد تنموي هو دور الدولة في رفع المستوى المعيشي للأفراد وتحسين الخدمات الاساسية المقدمة لهم وبناء وتمكين قدراتهم الذاتية ، والبحث عن كيفية الوصول إلى نظام حماية اجتماعية فعال يواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تطرأ على ظروف المجتمع.

تبرز أهمية الدراسة بتشخيصها لمواطن القوة والضعف في سياسات الحماية الاجتماعية المتبعة حالياً وما إجراءات شمول المستفيدين المستحقين ؟ ومن هم الفئات المستحقة لراتب الحماية الاجتماعية؟

وتأمل الباحثة ان تضيف هذه الدراسة شيئاً جديداً الى المعرفة والبحث العلمي لتمكن المعنيون وراسمي السياسات وصناع القرار في إثراء معرفتهم في تطوير برامج الحماية الاجتماعية المعمول بها في العراق.

ثالثاً : أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة البحث في مفهوم سياسات الحماية الاجتماعية بصورة عامة، وكيف بدأت مسارات الحماية الاجتماعية في العراق،وما العوامل والأسباب التي دفعت إلى نشوئها ،وهل هناك سياسات معينة تتخذها الدولة لتأمين مسار سياسة الحماية الاجتماعية وتأمين حياة الأسر المستهدفة من ذلك ، مع بيان المعوقات والتحديات التي تعتريها .

رابعاً : المصطلحات والمفاهيم

تعد المفاهيم والمصطلحات العلمية من ضرورات البحث العلمي، وهي النواة الأساسية للإطار المرجعي للدراسة،إذ يعد المفهوم بمنزلة اللغة العلمية التي يتداولها المختصون في أي فرع معرفي(ممحمد،١٩٨٠:ص٥٠.) تشكل مفاهيم ومصطلحات البحث العلمي أحد أهم الركائز الأساسية التي تدعم وتقوي محتوى البحث والدراسة، فكثيراً ماتتعدد وتختلف المعاني والمفاهيم لبعض المصطلحات، لذلك لابد ان يحدد الباحث المفاهيم والمصطلحات العلمية التي تناسب او تتفق مع أهداف بحثه واجراءاته.

تكمن اهمية تعريف وتحديد مفاهيم ومصطلحات البحث العلمي في أي بحث علمي لتجنب أساءة فهم بعض المصطلحات ولتحديد وجهة نظر الباحث وبكل دقة اضافة الى اتخاذ المفاهيم كقاعدة عامة لتفصيل البحث(فطوم،٢٠٢٢:ص٥١٨ . ٥٢٠).

اولاً : السياسة : وردت عدة تعاريف لمفهوم السياسة باختلاف آراء الكتاب والباحثين ،منها هي فن ادارة المجتمعات الانسانية، وهي أساليب الحكم والإدارة في المجتمع الانساني ، او تعرف انها اصول وفن إدارة الشؤون العامة (السالم،٢٠٠٦ :ص ٢١٥) ويتصل مفهوم

السياسة بصورة عامة بالرئاسة وادارة شؤون الافراد وتولي أمور الرعية وتوفير الأمن والرفاهية لأفراد داخل مجتمعهم(البرصان، ٢٠١٥: ص٨).

اما تعريفنا الإجرائي للسياسة فهي "عملية معالجة ورعاية كافة شؤون الدولة الداخلية او الخارجية، وهي مجموعة من الإجراءات والعمليات والخطط والبرامج والوسائل التي تتخذها الدولة من اجل رعاية وحماية مصالح أفرادها وادارة شؤونهم كافة".

ثانياً: الحماية الاجتماعية

تعد الحماية الاجتماعية اداة او وسيلة لتوفير الاعانة التي تساعد الأفراد على مواجهة الظروف والأزمات والصدمات، وفي الوقت نفسه تسمح لهم بالبحث عن فرص عمل اقتصادية جديدة تتيح لهم إمكانية تحسين اوضاعهم المعاشية .

وعرف العالم (Kessler)الحماية الاجتماعية بأنها " مجموعة من التقنيات المختلفة لإدارة المخاطر الاجتماعية والاحتياجات في مرحلة ما(وارد،،٢٠١٨:ص٤) " كما تعرف الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة من الآليات والبرامج والخطط التي ترتكز على مبدأ التكافل والتضامن وتضمن للافراد الحماية من الأخطار الاجتماعية والأمراض والبطالة والفقر او المخاطر التي تنجم اثناء العمل وغيرها(فهمي، ١٩٩٨:ص٣.) .

أما العالم لاندر (Wallter Fried Lander) فقد عرف الحماية الاجتماعية بأنها " نسق من الخدمات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية مصمم من اجل تقديم المساعدة للافراد والجماعات حتى يحصلوا على مستويات من الحياة المرضية"

وتسهم بقوة في الحد من الفقر والاستبعاد والضعف وعدم المساواة وتسهم في الاسقرار السياسي والتماسك الاجتماعي(ILO،٢٠١٥.).

اما تعريفنا الاجرائي للحماية الاجتماعية بأنها : " كل البرامج والاجراءات والآليات والسياسات التي تضعها الدولة من اجل حماية افراد المجتمع من الفئات الهشة والمستضعفة من الأخطار التي قد يتعرضون لها وتكون الدولة هنا هي المسؤول الأول عن توفير كافة مستلزمات الحماية الاجتماعية".

ثالثاً : التحديات

أختلف الباحثون في تحديد هذا المفهوم إذ لايوجد تعريف متفق عليه يصلح ان يكون جامعاً وشاملاً لمفهوم التحديات وذلك لاختلاف ورود الكلمة في كل موضوع. والتحديات في اللغة تعني جمع تحد ، أو حداه وتحداه اي تعمدهُ، وتحديت فلاناً :أذا بارته في فعل ونازعته الغلبة(أبن منظور،١٩٧٩). ويرى البعض ان مفهوم التحديات يعني "قوة خلاقة باعثة للتجديد والتغيير الاجتماعي والثقافي " او هو " إشكالية وثغرة تحتاج إلى مواجهة وحل(غلوم١٩٩٩: ص٧١) "بينما يرى اخرون ان التحديات هي كل تغيير او تحول كمي

او كيفي يفرض متطلبات محددة تفوق إمكانيات المجتمع فيه بحيث يجب على المجتمع مواجهتها واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيقها(سالم١٩٩٨: ص ١٧٧). كما تعرف التحديات أنها مشكلات أو صعوبات او عوائق نابعة من البيئة المحلية او الاقليمية او العالمية وهي قد تكون ذات صبغة سياسية او اقتصادية او اجتماعية او ثقافية او دينية(نويري،٢٠١٤)

اما تعريفنا الاجرائي للتحديات "مجموعة العوائق والصعوبات التي تقف امام تحقيق الاهداف، وتعطل او تعرقل الجهود المبذولة في تحقيق هدف ما او غاية يصبو اليها، فهي مجموعة المعوقات والعقبات والظروف الطارئة التي تحول دون تحقيق خطة او هدف ما.

رابعاً : المعوقات:

ابسط مفهوم لها هي الحيلولة دون تحقيق الهدف والمنع عن ذلك وعرقلة كل ما من شأنه أن يقف في وجه انجاز الامر او احراز نجاح وتقدم في أمر ما(حجاب٢٠٠٤:ص٥١٢.)، كما يرى درويش أن المعوقات تعني الصعوبات المختلفة التي بدورها تمنع الوصول الى الأهداف المحددة،إذ ان معظم المعوقات يمكن أن تأتي من سوء التنظيم وسوء التخطيط،أي أن المعوقات هي مجموعة الصعوبات التي تمنع تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية على أرض الواقع (درويش٢٠٠٤: ص٣٧٦.). وتعني المعوقات في قاموس في أكسفورد الشيء الذي يعوق التقدم في السير سواء كان ذلك بعوائق طبيعية او مصطنعة ويؤدي ذلك إلى التعسر في اجتياز الموقف،بينما عرفها (خاطر) انها العوامل التي تؤدي إلى الانحراف عن النموذج المثالي وتحول دون تحقيق الأهداف التي يسعى إليها(خاطر ١٩٩٩،ص٨٧.).

المبحث الثاني

النظرية المفسرة للدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى توظيف النظرية البنائية الوظيفية لبيان ما إذا كانت سياسات الحماية الاجتماعية المتبعة تؤدي الى اشباع حاجات الافراد وتوفر الرفاهية لهم ومن ثم الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة. مع بيان أهم ما يحيط بالتنمية وبالذات المستدامة وماتضمه من مسائل الحماية الاجتماعية من معوقات كالمعوقات القانونية والادارية التي يتمخض عنها عدم تطبيق القوانين او رخاوتها أو على صعيد الفساد الإداري والمالي كما هو موجود في العراق والتي تحول دون أن تؤدي تلك المؤسسات وظائفها التنموية في المجتمع بشكل صحيح (صباح،٢٠٠٨:ص٩).

لعل الافتراض الاساسي لهذه النظرية من حيث رؤيتها لكثير من المشكلات التي تطرأ على النسق الاجتماعي والتي تعد مردود هذه المشكلات الى خلل في الانظمة والسياسات الاجتماعية من ناحية عدم ملاءمتها للوضع الحالي أو ضعف عوامل التخطيط الاجتماعي

السائد في المجتمع(عبدالرحمن،١٩٩٩:ص٣٢٤) ، إذ يرى(اميل دوركهايم) أن من انعكاسات الخلل الذي يصيب النظام في المجتمع هو تشتت الوحدة الاجتماعية وعدم تكامل أجزاء المجتمع وعرقلة عملية التضامن الاجتماعي، وهذا يعني ان قصور انظمة الحماية الاجتماعية المؤسسية في المجتمع يعني قصور في ديناميكية المؤسسة الاجتماعية ومن ثم ديناميكية المجتمع ككل كون الشريحة التي تحتاج الى دعم وحماية اجتماعية في العراق هي شريحة كبيرة ومازالت تتسع بسبب عوامل الحروب والفساد والمشاكل المرتبطة بسبب الولاءات الفرعية والمناطقية والطائفية (السياسية)،وهذا يؤدي الى ضعف عملية تطبيع الأفراد مع المجتمع وثقافته السائدة ومن ثم يصبح المجتمع عاجزاً عن انتاج جيل اجتماعي واعٍ، وعاجز عن تنمية القيم والمعايير الاجتماعية الايجابية، والمهارات العقلية والجسمية بصورة تنسجم مع البيئة الاجتماعية وتطلعات المجتمع(الرشدان، ٢٠٠٨:ص٦٤)، وهو ما اطلق علية (ميرتون) بالقصور الوظيفي، اي ان اجزاء المجتمع بدلاً من ان تساند بعضها ببعض تتحول الى عناصر تعيق بعضها ببعض عن القيام بالوظائف والعمليات الاجتماعية في المجتمع(العقيلي، ٢٠٠٨: ص١٥).

كما ان الخلل الذي قد يصيب مؤسسات الحماية الاجتماعية من شأنه أن يؤثر في اغلب مفاصل الحياة المهمة، مثل : الصحة، والصناعة، وتوزيع الأدوار الوظيفية، وعملية التدريب والتأهيل على المهارات اللازمة لاشغال المراكز الوظيفية المستحدثة.

من جانب آخر يؤثر نظام الحماية الاجتماعية المتعثر يؤثر في الفرد طيلة حياته، لانّ الشرائح التي تحتاج للدعم الاجتماعي هي شرائح تكتسب وتتأثر بعوامل الاهمال الاجتماعي والتهميش الاجتماعي بصورة تلقائية، من دون تردد بصفتها قوة اجتماعية خارجية(الحسن، ٢٠٠٥: ص٥٤).ما سيؤثر في تشكيل السلوك الفردي وعلى الحرية والديمقراطية الفردية والاجتماعية، من ثم يطال ذلك التأثير عملية التكامل الاجتماعي (Social Integration).

وفي هذا الإطار عبر (تالكوت بارسونز) في نظريته البنائية الوظيفية المحدثة، فعد أن أنظمة الحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي هي من نظم الضبط الاجتماعي، وان الخلل الذي يصيبها سوف يمنع تجانس وتكامل القواعد العامة التي تحافظ على المجتمع وهذا يؤدي إلى حدوث انفلات اجتماعي (عبدالرحمن ،٢٠٠٨: ص٣٢٤-٣٢٧).

المبحث الثالث

أهمية سياسة الحماية الاجتماعية ..

يحتاج جميع الأفراد في العالم العيش في مكان تلبى فيه الحد الادنى من الحماية الاجتماعية، لذا وجب على كل مجتمع ان يجد نظاماً للحماية الاجتماعية يلبي احتياجات افرادهُ لاسيما الاسر الفقيرة والاسر ذات الدخل المنخفض والنساء المطلقات والارامل والعاطلون عن العمل وغيرهم من الفئات والشرائح غير القادرة على سد مستلزماتها الأساسية .ان الحديث عن تجربة الحماية والرعاية الاجتماعية في العراق طويل لان تلك التجربة تعدُّ ثورة اجتماعية شاملة في مجال العمل الاجتماعي(راضي٢٠١٦ ،ص ٤٥٢.). ان شبكة الحماية الاجتماعية في العراق شبكة أمان رسمية أسست ووضعت وتنفذ من قبل جهة رسمية متمثلة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،كما ان تمويلها يعتمد على الميزانية العامة للدولة، ولا تعتمد على أي مصدر غير رسمي، بل تعد المصادر الأخرى انظمة وبرامج مساعدة فقط (سالم٢٠١٢ : ص ١١٣٢- ١١٣٣).

وفي العراق توجد مظلة واسعة للامان والحماية الاجتماعية تتألف من منظومات متعددة رسمية وطوعية وأهلية وهي ذات مرجعيات مختلفة ومتنوعة بعضها ذات طابع ديني الاخر عشائري او قانوني، وبعد عام (٢٠٠٣) ظهرت المئات من منظمات المجتمع المدني التي استهدفت تقديم المساعدات والاعانات المادية والمعيشية مع تهيئة فرص تدريب وتمكين وكان لها الأثر الواضح في دعم عملية التكافل الاجتماعي وتقديم يد العون والمساعدة للافراد والاسر المحتاجة(حمزة، ٢٠٠٥:ص٢.).

ويمكن القول إن قانون الحماية و الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ في القطاع الخاص شكل تحولاً في مسار منظومة الحماية الاجتماعية في البلاد، ولاسيما بعد شمولهُ لشريحة العاملين في القطاعات غير المنظمة . لقد شكل هذا القانون بداية جديدة لتحول جذري في نظام الحماية الاجتماعية في العراق من خلال الاتجاه نحو الشمول الاوسع وجاء قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٣ ليزيد من الاستقرار المؤسسي،ويعد هذا القانون شاملاً لنظم الحماية الاجتماعية وخطوة متقدمة لبناء نظام حماية متقدم يستلهم دروس وتجارب من بعض البلدان المتقدمة ويتجاوز السلبيات التي تضمنتها القوانين السابقة.

ان تطبيق أحكام وبنود هذه القوانين على الافراد والأسر ممن هم دون خط الفقر من العراقيين ورعايا الدول الاخرى ويشمل المقيمين في العراق بصورة دائمية ومستمرة وقانونية .وقد تضمن هذا القانون عدداً من البنود المرنة التي تتيح تعديل آليات الاستهداف والفئات المشمولة مقدار الإعانة، على ان يتم تحديد الأفراد المشمولين بهذا القانون من خلال

الاستهداف الديموغرافي والاعتماد على بيانات الفقر والبحث الاجتماعي سنوياً كما تم الاعتماد بشكل اساس على استراتيجيات التخفيف من الفقر للوصول الى الفقراء ومن ثم القيام بزيارات ميدانية من قبل الباحثين الاجتماعيين للمستهدفين بالاعتماد على الخارطة للتحقق بشكل مباشر من وضعهم المعيشي.

بشكل عام يواجه نظام الحماية الاجتماعية تحديات جدية كبيرة تؤثر في فاعليتهُ وقدرته على تلبية احتياجات الفئات الهشة والمهمشة في المجتمع وتمنع الافراد من الوقوع في براثن الفقر والحرمان.

هناك برنامجان رئيسان للحماية الاجتماعية،اولها نظام البطاقة التموينية والثاني هو شبكة الحماية الاجتماعية، يقدم النظام الاول المواد الغذائية (البطاقة التموينية) لجميع الأسر في البلاد، دون استثناء إلا لمن يكون دخلهم قد تجاوز المليونين دينار عراقي تحجب عنهم البطاقة التموينية.بينما يستهدف النظام الثاني شبكة الحماية الاجتماعية الفقراء فقط ويغطي أكثر من مليوني اسرة عراقية من خلال اعانات نقدية مباشرة. ومع كل الجهود المبذولة فان هذان البرنامجان يواجهان تحديات في تحقيق دقة الاستهداف، ومعاناة وضعف واضح في التنسيق فيما بينهما، فضلاً عن التدخلات والتأثيرات السياسية والولاءات الفرعية.

الحماية الاجتماعية تركز على

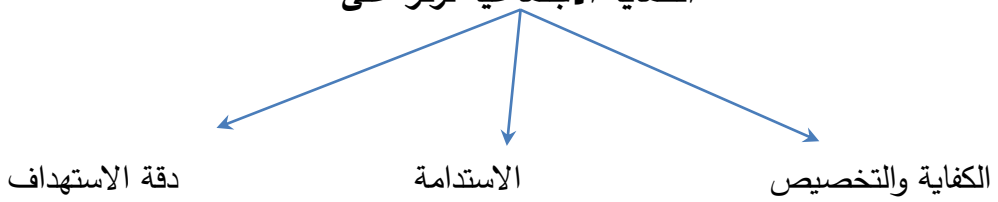

هناك إجماع متنام على أن سياسات الحماية الاجتماعية يجب أن تركز على ثلاثة محاور هما(قاسم وبرسوم، ٢٠١٩ : ص٨.)

- ضمان دخل اساسي لائق ومستدام والذي يمكن ان يكون نقداً او عينياً وان يركز على الافراد الغير قادرين على الحصول على عمل مربح مثل الرواتب التقاعدية والافراد ذوي الاعاقة وخدمات التوظيف للعاطلين عن العمل والفقراء.
- حصول جميع الافراد على الخدمات الاجتماعية الاساسية المعقولة التكلفة في مجال الصحة والتعليم والأمن الغذائي والاسكان.
- كفاية المنافع للمبالغ المخصصة للمستفيدين.

توجهات سياسة الحماية الاجتماعية في العالم باتت تسير باتجاهات تنموية للحفاظ على شريحة الفقراء وهي تتسم بالآتي:

١- الحماية الاجتماعية الشاملة والتي تعتمد على منهج حقوق الانسان وتوفر الدولة من خلالها الدعم والخدمات للفئات الضعيفة والهشة بغض النظر عن مستوى الدخل، ان هذه المساعدات والخدمات تصبح حقاً مكتسباً للفرد يضمنها لهم القانون وتلتزم بتوفيرها الدولة.

٢- الحماية الاجتماعية للفقراء والتي يكون فيها توجه ودعم الدولة للفقراء فقط وليس من خلال اعتماد مفهوم الهشاشة.

ولابد من الاشارة الى ان لكل نهج محاسن وعيوب على حد سواء، فالنهج الشامل يتمتع بقبول سياسي واسع على الرغم من تكلفته الباهظة، في حين يتمتع النهج المستهدف للفقراء فقط بتكلفة اقل رغم التحديات المرتبطة بطريقة الاستهداف (مصطفى، ٢٠١٤: ص ١٨).

المبحث الرابع

منهجية البحث والإجراءات الميدانية:

استخدم منهج المسح الاجتماعي بطريقة المسح بالعينة في هذا البحث للوصول الى نتائج قابلة للتعميم وقد تم اختيار هذا المنهج لمناسبته لهدف الدراسة ومحاولة منا لدعم أهداف البحث العلمي، وضمان الوصول الى نتائج دقيقة معبرة عن الواقع المدروس.

مجالات الدراسة :

المجال المكاني : هيئة الحماية الاجتماعية والدوائر التابعة لها في مدينة بغداد والبالغة (٦) دوائر فضلا عن مقر الهيئة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

المجال البشري : الباحثين الاجتماعيين العاملين في هيئة الحماية الاجتماعية والبالغ عددهم (٦٠١) (الملاك + العقود) تم أخذ عينة بالغة (٢٠٠) مبحوث

المجال الزماني :١٢/١ ولغاية ٢/١

أدوات جمع البيانات : الاستبانة والملاحظة والمقابلة

عرض وتحليل بيانات الدراسة:

١ ـ تحديات تطبيق سياسة الحماية الاجتماعية:

حاولنا في هذه الدراسة سبر اغوار اهم التحديات والمعوقات الرئيسة التي تواجه تنفيذ وتطبيق سياسات الحماية الاجتماعية، إذ ان لكل مؤسسة تحديات ومعوقات كثيرة ومتداخلة قد تكون مالية او ادارية او تنظيمية وتخطيطية مثل عدم وجود هيكل عمل رسمي للمؤسسة، او عدم وضوح للاختصاصات العاملة في المؤسسة ،او قد ترتبط المعوقات بالعاملين في المؤسسة مثل قلة في الخبرات المتراكمة او قصور في اداء العمل والمهارات او اخفاء

للمعلومات وعدم تعليمها للأخرين، واخيرا قد يكون التعثر بسبب ضعف السياسات الواضحة التي تنتهجها الدولة.

جدول (١) يبين اهم تحديات تطبيق سياسة الحماية الاجتماعية

ت	البدائل	العدد	النسبة	الرتبة
1	قلة التخصيصات المالية	122	25.63	2
2	الفساد المالي والإداري	138	28.99	1
3	هيمنة الولاءات الفرعية وفرض ارادتها	69	14.50	3
4	ضعف استدامة التخصيصات المالية	45	9.45	6
5	الاجراءات الروتينية المعقدة	54	11.34	4
6	تلكؤ الجهات المنفذة للسياسات	48	10.08	5
	المجموع	476	100%	

من خلال معطيات الجدول(١) ظهر ان الفساد المالي والاداري احتل التسلسل المرتبي الاول وبنسبة (٢٨,٩٩%) ، اذ يعد الفساد المالي والاداري من اهم المشكلات والعقبات التي يعاني منها العراق بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ لاسباب كثيرة ومتداخلة منها ضعف سلطة القانون او تدني مستويات الرقابة في المؤسسات الحكومية او بسبب وجود الحماية الضمنية للفاسدين داخل الهرم الوظيفي، مما ولد تفاوت بين دخول الافراد وتزايد حالات الفقر في المجتمع وتدني مستويات التنمية ،فيما احتلت قلة التخصيصات المالية المرتبة الثانية وبنسبة (٢٥,٦٣%) أذ لابد على الحكومة من تأمين الحيز المالي في الموازنة العامة للدولة وزيادة مبلغ تخصيصات الحماية الاجتماعية من خلال اعتماد منهج تدريجي مع تحديد اولويات الانفاق العام ومعالجة الهدر المالي الحاصل في الشمول،وجائت هيمنة الولاءات الفرعية وفرض ارادتها المرتبة الثالثة وبنسبة (١٤,٥٠%) ،اما الاجراءات الروتينية المعقدة احتلت المرتبة الرابعة وبنسبة (١١,٣٤%) ،وتلكؤ الجهات المنفذة للسياسات المرتبة الخامسة وبنسبة (١٠,٠٨%) واخيراً ضعف استدامة التخصيصات المالية المرتبة الاخيرة وبنسبة (٩,٤٥%) علماً ان نظام الحماية الاجتماعية في العراق يعتمد بصورة مباشرة على تدخل الدولة الرئيسي المباشر في التمويل ،ومهما يكن من امر فان هذه التحديات والمعوقات متداخلة فيما بينها ومتشابكة ومترابطة وتتناسل من بعضها البعض فتتراكم قيمها وتزداد تاثيراً واتساعاً في إطار تطبيق سياسة الحماية الاجتماعية على وفق الاهداف المرسومة لها .

٢ ـ الفساد المالي والاداري وفجوات توزيع الدخول :

ان مفهوم الفساد لا يخص مجتمع محدد بذاتهُ وانما هو ظاهرة او مشكلة عالمية تعاني منها اغلب المجتمعات، إذ بدأت هذه الآفة تنخر بجسد مجتمعاتها وأن ظهورها مرتبط برغبة الانسان في الحصول على مكاسب مادية او معنوية بطرق غير رسمية وغير مشروعة، وقد نالت هذه الظاهرة اهتمام كافة المجتمعات وتعالت المطالبات بأدانتها والحد من انتشارها لما لها من خطر على استقرار النظام الاجتماعي والنمو الاقتصادي والأداء المالي والاداري. ولعل ابسط مفهوم للفساد يكمن في اساءة استخدام المنصب او السلطة في الحصول على المنافع او على اعطاء ميزة من اجل تحقيق مكسب مادي او نفوذ على حساب الآخرين، والفساد الاداري والمالي يكون من خلال استغلال الموظف لمنصبه ومخالفة التشريع القانوني للدائرة التي يعمل بها واستغلال موقعه الوظيفي للحصول على منافع ومكاسب بطرق غير مشروعة. ان انتشار آفة الفساد بنوعيه المالي والاداري واوجهه المتمثلة بالرشوة والتزوير والهدر بالمال العام والاختلاس يعد من أكبر التحديات التي تواجه تطبيق سياسات الحماية الاجتماعية، إذ استشرت هذه الآفة في دوائر الدولة فتأسست وحازت أليياتها على اعتراف جمعي للافراد، وبدلاً من ان تصرف التخصيصات المالية للمشاريع والبرامج التنموية تتبدد وتذهب باحد اوجه الفساد الانفة الذكر.

جدول (٢) يبين مدى مساهمة الفساد المالي والاداري واستغلال النفوذ والسلطة في زيادة الفجوة في توزيع الدخول بين الافراد

البدائل	التكرار	النسبة %	قيمة كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة كاي الجدولية	الدلالة
الى حد كبير جدا	121	60.5	76.69	2	5.99	دال
الى حد كبير	58	29				
الى حد ما	21	10.5				
المجموع	200					

يظهر من معطيات الجدول (٢) ان فقرة الى حد كبير جداً شكلت نسبة (٦٠,٥%) اي اكثر من نصف العينة، فيما بلغت نسبة الى حد كبير (٢٩%) وحصلت فقرة الى حد ما نسبة (١٠,٥%)،كما اظهرت النتائج ان هناك فرق دال احصائيا في اسهام الفساد المالي والاداري المستشري في الكثير من مؤسسات الدولة واستغلال النفوذ والسلطة في زيادة الفجوة في توزيع الدخول بين الافراد وذلك لان قيمة مربع كاي المحسوبة بلغت (٧٦,٦٩) وهي أعلى من القيمة الجدولية (٥,٩٩) ولصالح الى حد كبير جدا .وهذا يدل ان الفساد المالي والاداري يسهم بزيادة الفجوة في توزيع الدخول بين الافراد في المجتمع وذلك

بسبب عدم الشفافية والعدالة في الشمول والاستهداف واعطاء الحق لغير مستحقيه وهذا الامر يهدد المكاسب الاجتماعية القديمة ويطيح بفئات مهمة في المجتمع ويلقي بها في براثن الفقر ،اذن لابد من القول ان الفساد المالي والاداري شكل حلقة تعثر كبيرة في تطبيق سياسات الحماية الاجتماعية لما لهُ اثار سلبية مدمرة تطال كل مقومات الحياة، فتهدر الاموال وتبدد الثروات والوقت وتأخر اداء المسؤوليات وانجاز الخدمات ينعكس على مزيد من التأخير في عملية البناء والتقدم والتنمية.

٣ ـ العوامل المؤثرة في خطط وبرامج وسياسات الحماية الاجتماعية:

لا تحقق خطط وبرامج الحماية الاجتماعية غير المتكاملة الكفاءة والتغطية اللازمة، مما يؤدي الى وقوع اخطاء عديدة وتتفاقم المشكلات في غياب استراتيجية واضحة ومتماسكة مما يتسبب في هدر الجهود وسوء تخصيص الموارد.

جدول (٣) يبين العوامل المؤثرة ايجابياً على خطط وبرامج الحماية الاجتماعية

ت	البدائل	العدد	النسبة	الرتبة
1	حكم القانون والنفاذ للعدالة	94	24.35	2
2	الشفافية والمساءلة	76	19.69	4
3	العدالة في الاستهداف	108	27.98	1
4	كفاية المنافع	25	6.48	5
5	استدامة التخصيصات	83	21.50	3
	المجموع	386	100%	

تشير معطيات الجدول (٣) ان العدالة في الاستهداف احتلت التسلسل المرتبي الاول وبنسبة (٢٧,٩٨%) أذ يمكن ان يكون لبناء انظمة حماية اجتماعية جيدة وناجحة اثار ملموسة على المدى الطويل وذلك من خلال دقة وعدالة الاستهداف والحد من عدم المساواة والاقصاء وخلق الفرص والتخفيف من حلقة الفقر المتوارثة من جيل الى آخر لاسيما بين فئة النساء وذوي الاعاقة، اما حكم القانون والنفاذ الى العدالة فقد احتلت التسلسل المرتبي الثاني وبنسبة (٢٤,٣٥%) إذ تشير العدالة الى تقاسم الرخاء وتوفير الامان المادي عند فقدان الدخل او عند عدم كفايتهُ، ومن البديهيات ان ترتبط العدالة بسيادة القانون ونفاذهُ داخل المجتمع، إذ أن العدالة في التوزيع تمهد الطريق للحد من الفقر وانعدام المساواة بشكل مستدام وهي شرط اساسي لتحقيق النمو الشامل فضلاً عن أنها تولد فرص أوسع للسلام والاستقرار والتضامن بين الاجيال. فيما احتلت فقرة استدامة التخصيصات المالية التسلسل المرتبي الثالث وبنسبة (٢١,٥٠%) إذ ان نمو الواردات المالية في العراق اصبح لا يتناسب

مع النمو السكاني المتزايد مما يتطلب تحولاً جوهرياً في تمويل الخدمات الاجتماعية، فيما شغلت الشفافية والمساءلة التسلسل المرتبي الرابع وبنسبة (١٩,٦٩%) هنا لابد من الاشارة الى ان سياسة الدولة يجب ان تتسم بالشفافية والوضوح فيما يخص اجراءات تقديم الخدمات والافصاح عن الشروط والمعايير واليات الحصول على هذه الخدمات بشكل متساو بين الافراد، فالمساءلة تعني ان الدولة هي المسؤولة امام افراد المجتمع عن ادارتها للمال العام،اي ان المساءلة تعد معياراً ضابطاً للاداء الحكومي والمؤسساتي واداة تقويمية للافراد العاملين في مؤسسات الدولة المختلفة، أذ تعد المساءلة واحدة من الركائز الاساسية للحكم الرشيد ولا يمكن ان تكون هناك تنمية دون وجود سياسة حكومية مختصة وذات كفاءة عالية وشاملة تعزز من مشاركة الافراد في عمليات صنع القرار، واخيرا احتلت فقرة كفاية المنافع التسلسل المرتبي الخامس وبنسبة (٦,٨٤%) ان مفهوم كفاية المنافع يعني القدرة على تكييف الاجراءات مع الوضع الحالي ومواجهة الظروف المستجدة والحفاظ على الموارد للاستفادة منها اكثر ما يمكن من دون التفريط او الوقوع في الهدر او التبديد.

٤ ـ وعند البحث في تأثير الولاءات الفرعية والمحسوبية في مستوى تطبيق سياسات الحماية الاجتماعية:

حاولت الدراسة تسليط الضوء على تأثير هذه التدخلات على ديناميات تطبيق شبكة الحماية الاجتماعية لاسيما وان المجتمع العراقي يتسم بأنه مجتمع متنوع في تركيبتهُ وفي انتماءاتهُ العرقية والقومية والقبلية،فهو يحمل في طيفه الوان متعددة من العرب والكرد والايزيدين والتركمان والأرمن وغيرهم،والى جانب هذا التنوع هناك ولاءات وانتماءات متعددة داخل هذا الطيف الموزائيكي،وعلى الرغم من تأكيد افراد المجتمع على ثقافة الوحدة الوطنية لكن في حقيقة الامر أفرز الوضع الحالي تأثيراً واضحاً للولاءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية.ان الولاءات الفرعية تؤدي الى سوء استخدام السلطة وقيام الشخص المعني بالتجاوز على القوانين والتشريعات العامة للمؤسسة ،قضلاً عن التجاوز على اعتبارات العدالة والشفافية في تطبيق القوانين،كما تؤدي المحسوبية وشغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين الى انخفاض كفاءة الادارة في تقديم الخدمات بصورة صحيحة.

جدول (٤) يبين مدى تأثير الولاءات الفرعية والمحسوبية سلباً في مستوى تطبيق وتنفيذ سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية .

البدائل	التكرار	النسبة %	قيمة كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة كاي الجدولية	الدلالة
الى حد كبير جدا	108	54	138.20	3	7.81	دال
الى حد كبير	69	34.5				
الى حد ما	22	11				
لاتنعكس	1	.50				
المجموع	200					

يتبين من معطيات الجدول (٤) يتبين أن اكثر من نصف العينة وبنسبة (٥٤%) اكدوا تأثير الولاءات الفرعية وبنسبة كبيرة جداً،تليها فقرة الى حد كبير (٣٤,٥%) ثم الى حد ما بنسبة (١١%) مقابل (٠,٥%) فقط اكدوا عدم انعكاس تلك التأثيرات،وقد ظهر وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية على مستوى تطبيق وتنفيذ سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية وذلك لان قيمة مربع كاي المحسوبة بلغت (١٣٨,٢٠) وهي أعلى من الجدولية (٧,٨١). وتأسيساً على ماتقدم ومن خلال هذة النسب تبين ان هناك تأثير قوي وتدخلات بسبب الولاءات الفرعية والمحسوبية من بعض الافراد المتنفذين من اجل تسجيل وشمول افراد غير مستحقين لراتب الحماية الاجتماعية ولاتسري عليهم الشروط والقوانين الموضوعة، على الرغم من اعتماد الدولة على نظام التسجيل الالكتروني وجلب كافة الاوراق الثبوتية وملئ استمارة (BMT) التي ترفع الى وزارة التخطيط ،وتقرير الباحث الاجتماعي الميداني ، ماتزال هناك خروقات تحدث في عملية الاستهداف والشمول.

٥ ـ الزيادة السكانية و خطط وبرامج سياسة الحماية الاجتماعية:

تشكل الزيادة السكانية في الوقت الراهن تحدياً كبيراً للدول على اختلاف انظمتها سواء المتقدمة منها او النامية، وفي العراق فان النمو السكاني يفرض ضغوطاً كبيرة على موارد البلاد ويعرقل نسبياً جهود الدولة المبذولة في التنمية ومكافحة الفقر والبطالة، أذ ان هذه الزيادة تلتهم ثمار التنمية وتعثر مسارها وتهدد استدامتها لما تسببهُ من ضغط على سوق العمل وعلى مجمل الطاقة الاستيعابية للنشاطات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها.

جدول (٥)

يبين مدى تأثير الزيادة السكانية على خطط وبرامج وسياسات الحماية الاجتماعية

البدائل	التكرار	النسبة %	قيمة كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة كاي الجدولية	الدلالة
الى حد كبير جدا	93	46.5	114.20	3	7.81	دال
الى حد كبير	81	40.5				
الى حد ما	22	11				
لاتؤثر	4	2				
المجموع	200					

من معطيات الجدول (٥) وعند استطلاع أراء المبحوثين ما اذا كانت الزيادة السكانية تؤثر في خطط وبرامج وسياسات الحماية الاجتماعية، أكد (٤٦,٥%) من المبحوثين ان تأثيرها الى حد كبير جداً، تليها نسبة من كانت اجابتهم الى حد كبير وشكلت (٤٠,٥%) ثم (١١%) الى حد ما مقابل (٢%) فقط كانت اجابتهم لاتؤثر وقد تبين أن هناك فرق دال احصائيا في الى اي مدى اثرت الزيادة السكانية او والتضخم الحضري الواسع في خطط وبرامج وسياسات الحماية الاجتماعية وذلك لان قيمة مربع كاي المحسوبة بلغت (١١٤,٢٠) وهي أعلى من الجدولية (٧،٨١) ولصالح فقرة الى حد كبير جدا.ومما لاشك فيه ان الزيادة السكانية تسبب عدم التوزان بين عدد السكان والموارد الاقتصادية والخدمات المقدمة لهم، وتعد من العقبات الرئيسة امام جهود التنمية في العديد من المجالات الاقتصادية والتعليمية والصحية والخدمية، كما ان الزيادة السكانية تهدد في كثير من الاحيان السياسات الاجتماعية الرامية لمكافحة الفقر والبطالة، وقد اكد احد مدراء دوائر الحماية الاجتماعية انه مع وجود العديد من المقترحات والمطالبات بزيادة مبلغ الاعانة لاسيما وانها لا تفي بابسط مستلزمات الحياة لكن بسبب كثرة اعداد المتقدمين للشمول بالراتب أرتأت هيئة الحماية الاجتماعية زيادة عدد الافراد المشمولين براتب الحماية بدلاً من زيادة مقدار الراتب.

٦ ـ وجود قاعدة بيانات ومعلومات :

يعد سر تقدم ونجاح اي مؤسسة في عملها وتنفيذ المهام والواجبات الموكلة اليها بنجاح واتخاذ الاجراءات والقرارات السليمة وجود قاعدة معلومات وبيانات رصينة، أذ تعد البيانات الحجر الاساس الذي ترتكز عليه اي مؤسسة في بناء وتطوير عملها فهي بمثابة القاعدة المعرفية للمؤسسة(علك وحافظ، ٢٠١٤:ص١٠١). ومما لاشك فيه ان رسم اي خطط وبرامج ووضع اي سياسات لا يكتب لها النجاح مالم تكن مبنية على قاعدة متكاملة من

المعلومات والبيانات الدقيقة والتي تهيئ السبل وتمكن اصحاب القرار من اتخاذ وانتهاج السياسات السليمة والناجحة.

جدول (٦) يبين ما اذا تتوفر قاعدة بيانات ومعلومات دقيقة

البدائل	التكرار	النسبة %	قيمة كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة كاي الجدولية	الدلالة
نعم	126	63	13.52	1	3.84	دال
لا	74	37				
المجموع	200					

من معطيات الجدول (٦) يتبين أن (٦٣%) من المبحوثين يؤكدون وجود قاعدة بيانات ومعلومات دقيقة مقابل (٣٧%) اكدوا عكس ذلك، وقد ظهر ان هناك فرق دال احصائيا في هل هناك قاعدة بيانات ومعلومات شاملة تساعد راسمي السياسات وصناع القرار في الحكومة للنهوض بواقع سياسة الحماية الاجتماعية وضمان الاستهداف الدقيق وذلك لأن قيمة مربع كاي المحسوبة بلغت(١٣,٥٢) وهي أعلى من الجدولية (٣,٨٤) ولصالح نعم، ان هذه النسب تؤكد مما لا يقبل الشك ان مسؤولي دوائر الحماية الاجتماعية الذين تمت مقابلتهم (الهيئة والدوائر الفرعية) تمتلك نظام وقاعدة بيانات ومعلومات دقيقة ومسجلة فيها كل البيانات والإحصاءات الخاصة بالمستفيدين ومع ذلك تظهر خروق وضعف في دقة الاستهداف الصحيح للفئات المستحقة.

٧ ـ ملامح الاستهداف الفعال في شبكة الحماية الاجتماعية :

في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يشهدها العالم، تتأثر مجالات مختلفة بتلك التغيرات ويظل النصيب الاكبر من حظ الأفراد الذين يعانون من حالة غياب استهداف عادل ومنصف لبرامج الحماية الاجتماعية، لذا شرعت العديد من الدول في تبني سياسات وخطط وبرامج تهدف لحماية الافراد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الضارة المهددة لتحقيق تنمية مستدامة.

جدول (٧)

يبين فاعلية الاستهداف في شبكة الحماية الاجتماعية في تحقيق استدامة التنمية للأفراد.

البدائل	التكرار	النسبة %	قيمة كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة كاي الجدولية	الدلالة
نعم	120	60	8	1	3.84	دال
لا	80	40				
المجموع	200					

يظهر من معطيات الجدول (٧) ان (٦٠%) من المبحوثين اكدوا فاعلية الاستهداف في شبكة الحماية الاجتماعية ،مقابل (٤٠%) اكدوا عكس ذلك، وقد تبين أن هناك فرق دال احصائيا في هل ان عمليات الاستهداف في شبكة الحماية الاجتماعية المتبعة حالياً فعالة في تحقيق استدامة التنمية للافراد في المجتمع وذلك لان قيمة مربع كاي المحسوبة بلغت (٨) وهي أعلى من الجدولية (٣,٨٤) ولصالح نعم. ومن هذه المؤشرات نستدل على ان الاستهداف الفعال للافراد المستحقين لراتب الحماية الاجتماعية يحقق استدامة التنمية للافراد ولو بجزء يسير.

٨ ـ اشكاليات الباحث الاجتماعي :

يتطلب عمل الباحث الاجتماعي في هيأة الحماية الاجتماعية تعزيز الشفافية والنزاهة باعتبارها سلوكيات تخدم الفئات الهشة من افراد المجتمع والتي تحتاج الى الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي، وعلى الباحث أن يكون معيار بحثهُ الاجتماعي رصيناً ووفق القانون والضوابط الموضوعة بهدف تحقيق دقة الاستهداف والوصول الى والعدالة الاجتماعية والمساواة.

جدول (٨) يبين ما اذا تعرض الباحث الاجتماعي الى ضغوطات بالعمل

البدائل	التكرار	النسبة %	قيمة كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة كاي الجدولية	الدلالة
نعم	119	59.5	79.63	2	5.99	دال
الى حد ما	65	32.5				
لا	16	8				
المجموع	200					

يتبين من معطيات الجدول (٨) أن الغالبية العظمى من الباحثين تعرضوا الى ضغوطات في العمل (٥٩,٥%) كانت اجابتهم نعم و (٣٢,٥%) كانت اجابتهم الى حد ما ،مقابل (٨%) فقط كانت اجابتهم لا.وقد وجد ان هناك فرق دال احصائيا فيما يتعلق بتعرض الباحث الاجتماعي في الميدان الى ضغوطات سواء من قبل الاحزاب السياسية او بتأثير القوى العشائرية والمناطقية عند تسجيل بيانات غير صحيحة عن المستفيدين او شمول من لايستحقون وذلك لان قيمة مربع كاي المحسوبة بلغت (٧٩,٦٣) وهي أعلى من الجدولية (٥,٩٩) ولصالح نعم .وقد اكد اغلب الباحثين الاجتماعين الميدانيين عند مقابلتهم انهم يتعرضون الى الكثير من الضغوطات من اجل تقديم معلومات تخدم جهات معينة لاسيما أثناء فترة الانتخابات إذ يقوم المرشحين للانتخابات باستغلال اصوات هذه الفئات الهشة من أفراد المجتمع بجمع اصواتهم مقابل شمولهم براتب الحماية الاجتماعية .

النتائج :

١- أظهرت نتائج الدراسة ان فقرة (الفساد المالي والاداري) احتلت التسلسل المرتبي الاول لاجابات افراد العينة حول اهم تحديات تطبيق سياسات الحماية الاجتماعية مقابل (ضعف استدامة التخصيصات المالية) احتلت التسلسل المرتبي الأخير.

٢- بينت نتائج الدراسة ان فقرة (الى حد كبير جدا) احتلت اعلى نسبة وبلغت ب ٦٠,٥% لسؤال مدى مساهمه الفساد المالي والاداري واستغلال النفوذ والسلطه في زياده الفجوه في توزيع الدخول بين الافراد .

٣- اظهرت نتائج الدراسة ان (العدالة في الاستهداف)احتلت التسلسل المرتبي الاول لسؤال العوامل المؤثرة ايجابيا في خطط وبرامج الحماية الاجتماعية بينما احتلت (كفاية المنافع) التسلسل المرتبي الاخير.

٤- اظهرت نتائج الدراسة الميدانية ان فقرة (الى حد كبير جدا) شكلت النسبة الاكبر من عينة الدراسة وبنسبة ٥٤% للسؤال الخاص بمدى تاثير الولاءات الفرعية والمحسوبية سلباً في مستوى تطبيق وتنفيذ سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية .

٥- اظهرت نتائج الدراسة الميدانية ان فقرة (الى حد كبير جدا) شكلت النسبة الاكبر من مجموع عينة الدراسة وبنسبة ٤٦,٥% في السؤال الخاص بمدى تأثير الزيادة السكانية في خطط وبرامج وسياسات الحماية الاجتماعية .

٦- اظهرت نتائج الدراسة ان ٦٣% من افراد العينة اكدوا ان هناك قاعدة بيانات ومعلومات دقيقة لهيئة الحماية الاجتماعية .

٧- اظهرت معطيات الدراسة ان ٦٠% من افراد العينة اكدوا فاعلية الاستهداف في شبكة الحماية الاجتماعية لتحقيقها اهداف الاستدامة المعززة لتنمية للأفراد .

٨- بينت نتائج الدراسة ان ٥٩.٥% من المبحوثين اكدوا تعرض الباحث الاجتماعي الى ضغوطات في أداء عملهُ.

التوصيات :

١- ان تعمل على هيئة الحماية الاجتماعية وفق أسس علمية رصينة مقبولة منها شمول انظمة الحماية الاجتماعية وتغطيتها لدورة حياة الفرد، فضلا عن مرونة هذه الانظمة وقابليتها للمراجعة والتحديث والتغيير حسب التحولات المجتمعية والظروف المعيشية التي قد تطرأ على حياة الافراد، مع امكانية تكامل برامجها مع اوجه التنمية الاجتماعية، وضمان شمول الافراد المستفيدين منها بأشكال الدعم والمنافع الاخرى.

٢- المتابعة المستمرة لمؤشرات استدامة وكفاءة وكفاية وعدالة البرامج المقدمة من خلال سياسات هيئة الحماية الاجتماعية ومدى تحقيقها للأهداف والرؤى التنموية للدولة.

٣- اقرار صدور سياسات وبرامج اجتماعية واقعية كخيارات استراتيجية تعزز الادوار التنموية لشبكات الحماية الاجتماعية والمضي قدماً في تنفيذ الالتزامات الواردة في الاستراتيجيات والخطط التنموية الخاصة بالحماية الاجتماعية.

٤- اعتماد سياسات وطنية شاملة متجددة للحماية الاجتماعية، مع التطوير المستمر والتحديث لقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ ليواكب التغيرات المجتمعية في البلد.

٥- العمل على تأسيس وربط شبكة معلومات وتقاطع البيانات مع كافة مؤسسات الدولة لإعطاء تصور كامل عن طريق المعلومات والبيانات لكل مستفيد من شبكة الحماية الاجتماعية.

٦- من الضروري مراعاة دقة الاستهداف للمستحقين من المواطنين بعيداً عن التأثيرات والمحسوبيات

المقترحات :

١ تبني الدولة لسياسات حماية اجتماعية مبتكرة متوازنة لاسيما فيما يتعلق بتأمين الحماية للفئات الهشة من خلال توسيع وزيادة عدد الدوائر الخاصة بتقديم الخدمات لهم مع توسيع دائرة الشمول للفئات المحتاجة.

٢ الانتقال بمفهوم الحماية الاجتماعية القائم على المساعدة وتوفير الاحتياجات الاساسية فقط، باستراتيجية متكاملة مبنية على مفهوم التنمية والتنمية المستدامة.

٣ تعزيز عنصر الاستدامة المالية للحماية الاجتماعية من خلال اتخاذ تدابير وخطط تستوفي شروط الاستدامة المالية مع اختيار النظام المناسب للتمويل، مع تعزيز القدرة لاستيعاب أكبر عدد من المستفيدين.

المصادر:

أبن منظور(١٩٧٩) *لسان العرب*، دار المعارف ،القاهرة .

برسوم، غادة و قاسم، ندى(٢٠١٩) *الحماية الاجتماعية في الدول العربية التي تمر بحالات النزاع والمتاثرة بالنزاعات . التحديات الاساسية وتوصيات لواضعي السياسات*، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،.

البرصان ،احمد سليم(٢٠١٥) *علم السياسة*، دار زهران للنشر،عمان.

حجاب،محمد منير (٢٠٠٤) *المعجم الاعلامي*،دار الفتح،القاهرة.

حمزة، كريم محمد(٢٠٠٥) *شبكات الامان والضمان الاجتماعي ،تجربة العراق*، دراسة قدمت الى المؤتمر الدولي للتشغيل الذي نظمته منظمة العمل الدولية،عمان،.

خاطر، احمد(١٩٩٩) *الخدمة الاجتماعية (نظرة تاريخية، مناهج الممارسة، المجالات)*، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،ط٣.

درويش، كمال الدين حسنين (٢٠٠٤) موسوعة متجهات الإدارة الرياضية في مطلع القرن الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة، مجلد(١).

راضي، سعاد (٢٠١٦) الرعاية الاجتماعية لمجهولي النسب . دراسة ميدانية في احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد(٥٠)

سالم، محمد المصيلحي (١٩٩٨)، وعي الطالب الجامعي ببعض التحديات التي تواجه المجتمع المصري في الآونة الراهنة، مجلة التربية، العدد (٧٥).

السالم، مفيد احمد(٢٠٠٦) الاعلام الاسلامي، الجنادرية للنشر والتوزيع ،عمان الاردن.

سالم، مها رحيم(٢٠١٢)، شبكة الحماية الاجتماعية والامن الانساني في العراق في اطار السياسة الاجتماعي، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد (٢٣) العدد (٤) .

علك، عبد الملك ناصر و، حافظ عباس (٢٠١٤) ،نظم المعلومات الادارية، المنهل للنشر والتوزيع، الاردن.

غلوم، ابراهيم عبد الله(١٩٩٩) ،الثقافة في مجتمعات الخليج العربي :تحديات الشراكة والثقافة المصغرة، مجلة عالم الفكر.

فطوم، بلقبي(٢٠٢٢) الاسس المنهجية لتحديد المصطلحات والمفاهيم في البحوث الاجتماعية، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الانسانيو والاجتماعية، المجلد(٩)، العدد(١).

فهمي، محمد (١٩٩٨) الرعاية الاجتماعية والامن الاجتماعي ، المكتب الجامعي الحديث،مصر.

محمد، علي ممحمد،(١٩٨٠)علم الاجتماع والمنهج العلمي ،دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية، ط١.

مصطفى، عدنان ياسين (٢٠١٤) التنمية الاجتماعية في العراق : مسار متعثر، مجلة اضافات، العدد ٢٨،.

نويري، ابراهيم (٢٠١٤) ،اهم التحديات المعاصرة في طريق الدعوة الاسلامية، منشورات مجلة الجامعة الاسلامية.

وارد، فؤاد(٢٠١٨) الحماية الاجتماعية والتشغيل في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

International Labour Organization (ILO), (2015) Creating and extending Social Protection Floors.

Ibn Manzur (1979), Lisan al-Arab, Dar al-Maaref, Cairo.

Barsoum, Ghada and Qasim, Nada (2019), Social Protection in Arab Countries Experiencing and Affected by Conflict: Key Challenges and Recommendations for Policymakers, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO).

Al-Barsan, Ahmed Salim (2015), Political Science, Dar Zahran Publishing, Amman.

Hijab, Muhammad Munir (2004), Media Dictionary, Dar al-Fath, Cairo.

Hamza, Karim Muhammad (2005), Safety Nets and Social Security: The Iraqi Experience, a study presented at the International Employment

Conference organized by the International Labour Organization, Amman.

Khater, Ahmed (1999), Social Work (A Historical Overview, Methods of Practice, Fields), Modern University Office, Alexandria, 3rd ed. Darwish, Kamal al-Din Hassanein (2004) Encyclopedia of Sports Management Vectors at the Beginning of the New Century, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, Volume (1).

Radi, Suad (2016) Social Welfare for Children of Unknown Parentage - A Field Study in a Social Welfare Institution, Journal of Educational and Psychological Research, Issue (50).

Salem, Muhammad al-Musailhi (1998) University Students' Awareness of Some of the Challenges Facing Egyptian Society in the Present Time, Journal of Education, Issue (75).

Al-Salem, Mufid Ahmad (2006) Islamic Media, Al-Janadriyah Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Salem, Maha Rahim (2012) The Social Protection Network and Human Security in Iraq within the Framework of Social Policy, Journal of the College of Education for Women, University of Baghdad, Volume (23), Issue (4).

Alak, Abdul Malik Nasser and Hafez Abbas (2014) Management Information Systems, Al-Manhal Publishing and Distribution, Jordan. Ghuloom, Ibrahim Abdullah (1999), Culture in the Arab Gulf Societies: Challenges of Partnership and Microculture, Alam Al-Fikr Journal.

Fatoum, Balqabi (2022), Methodological Foundations for Defining Terms and Concepts in Social Research, Al-Muhtarif Journal for Sports Sciences and Human and Social Sciences, Volume (9), Issue (1).

Fahmi, Muhammad (1998), Social Welfare and Social Security, Modern University Office, Egypt.

Muhammad, Ali Muhammad (1980), Sociology and the Scientific Method, Dar Al-Ma'rifah Al-Jami'iyah, Alexandria, 1st Edition.

Mustafa, Adnan Yassin (2014), Social Development in Iraq: A Stalled Path, Idafat Journal, Issue 28.

Nuwairi, Ibrahim (2014), The Most Important Contemporary Challenges Facing Islamic Da'wah, Publications of the Islamic University Journal.

Ward, Fouad (2018), Social Protection and Employment in Algeria, PhD Dissertation in Economic Sciences, University of Tlemcen.